المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
26 دي

02 أغسطس 2016

السادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف

الموضوع: حول تعيين رؤساء اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة المكلفة بالإشراف على عملية المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة لسنة 2016.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم أن القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، قد أناط بالسادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف مهمة تعيين قضاة لرئاسة اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة المكلفة بتنفيذ عملية مراجعة اللوائح الانتخابية العامة، وكذا نواب عنهم لحضور أشغالها في حالة تغيبهم، وذلك تأسيسا على أحكام المادة 10 من القانون المذكور التي تنص على ما يلي:

"تحدث في كل جماعة أو في كل مقاطعة تابعة لجماعة مقسمة إلى مقاطعات لجنة إدارية تتولى بحث طلبات القيد في اللوائح الانتخابية وتضم:

- قاضيا يعينه الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التابعة لدائرة نفوذها الجماعة أو المقاطعة المعنية، رئيسا؛
- ممثلا عن المجلس الجماعي أو مجلس المقاطعة، يعينه المجلس من بين أعضائه؛
- الباشا أو القائد أو الخليفة أو من يمثلهم.

إذا تعذر على رئيس اللجنة الإدارية حضور أشغالها لأي سبب من الأسباب ناب عنه قاض يعينه لهذه الغاية الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف المعنية".

واعتبارا لكون اللجان المذكورة ستشرع في أداء مهامها في إطار المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة لسنة 2016، استعدادا للاستحقاقات الانتخابية التي ستشهدها بلادنا خلال هذه السنة، ابتداء من 09 غشت 2016 في انتظار اللوائح الانتخابية النهائية يوم 28 غشت 2016.

فإني أطلب منكم على وجه الاستعجال تعيين القضاة الذين سيترأسون اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة ومن سينوب عنهم ممن تتوفر فيهم شروط الاستعداد اللازم لتطبيق القانون بالصرامة الواجبة بشكل يضفي على عملية المراجعة المصداقية المطلوبة، مع موافاتي على التطبيق الإلكتروني الخاص بالمراسلات الإدارية بأسمائهم الشخصية والعائلية وأرقام بطائق تعريفهم الوطنية وباسم الجماعة أو المقاطعة المحدثة بدائرة نفوذها اللجنة الإدارية أو اللجنة الإدارية المساعدة المشرفين على رئاستها **والسلام**.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد